# أثر المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة حالة شركة Microsoft للبرمجيات كشركة نموذجية –

**أ/العينوس رياض– جامعة سطيف1**

**د/سماي علي– جامعة المدية**

---

**الملخص:**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد العلاقة بين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وتقييم الأداء المالي المؤسسات ذات الكثافة المعرفية التي تعتبر لبنة اقتصاد المعرفة الذي تنشده الجزائر منذ مدة، مع التطبيق على شركة Microsoft باعتبارها نموذجا مثاليا لمثل هذه المؤسسات .

بينت الدراسة وجود علاقة بين زيادة العناصر غير الملموسة وفشل المحاسبة في توفير معلومات مالية مفيدة وملائمة حيث أن المعالجات المحاسبية لهذه العناصر والتي لا يمكن تفسيرها في بعض الأحيان تعتبر السبب الرئيسي لتدهور ملاءمة المعلومات المحاسبية، كما أتضح كذلك أن تغير المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة يؤثر بشكل معتبر على نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية.

**الكلمات المفتاحية:** العناصر غير الملموسة، الأداء المالي، المعالجة المحاسبية، خلق القيمة، اقتصاد المعرفة.

**Abstract:**

This paper aimed to determine the relation between accounting treatment of intangibles and the valuation of financial performance in intangible companies; we take "Microsoft" company like an ideal example.

The results of this research have demonstrated that there is a relation between the rise of intangibles and the fall of accounting to provide useful financial information: the inexplicable accounting treatment of intangible assets- the dominants creators of corporate value- is the major reasons for accounting relevance lost. We also found that there is a big influence of changing in accounting treatments of intangibles at financial performance ratios and indicators in intangible companies like "Microsoft"

**Keywords:** Intangibles; Financial performance, accounting treatment, value creation, knowledge economy.

**مقدمة**

تعتبر مخرجات الأنظمة المحاسبية من أهم مدخلات عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات بغرض معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق نتائج عملية التقييم، علما أن المعالجة المحاسبية بغرض الوصول لمخرجات النظام المحاسبي المطبق تمر بعدة مراحل يتم فيها الحكم على الأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة وفق مبادئ ومعايير محاسبية وبعض التقديرات الشخصية، فيُعتبر الحدث الاقتصادي الذي يواجه عملية الحكم أصلا أو خصما أو مصروفا أو خسارة أو حدثا غير معترف به محاسبيا، فالاعتراف بالحدث الاقتصادي كأصل أو كخصم قد يؤثر على المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية باعتبارها أهم مخرجات الأنظمة المحاسبية وأهم مدخلات عملية تقييم الأداء المالي، كما أن عدم الاعتراف بهذه الأحداث الاقتصادية وإهمالها قد يجعل القوائم المالية لا تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

بعد قرابة عقد من الزمن من تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المتوافق إلى حد بعيد مع المرجعية المحاسبية الدولية أصبح لزاما على البيئة المحاسبية الجزائرية بطرفيها المهني والأكاديمي مواكبة التطورات والتحديات التي تشهدها البيئة المحاسبية الدولية، ولعل من بين أهم هذه التحديات الإشكالية التي تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الراهن في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة والتي تفوقت على العناصر الملموسة في خلق القيمة في العديد من المؤسسات خاصة في ظل اقتصاد المعرفة الذي أصبح خيارا حتميا لابد من الجزائر أن تسلكه لأجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وكذا تجاوز سلبيات اقتصاد الصناعات الثقيلة.

تعتبر المؤسسات ذات الكثافة المعرفية عماد اقتصاد المعرفة، فبخلاف مؤسسات الاقتصاد الصناعي التي تعتمد في خلق القيمة وتعزيز مزاياها التنافسية على العناصر المادية الملموسة كالأرض والمعدات والآلات والمباني فإن المؤسسات ذات الكثافة المعرفية تعتمد على عناصر غير ملموسة تشتق من خبرات ومهارات ومعارف المستخدمين، لكن الجدل والنقاش أشتد بشكل كبير حول مدى قدرة المحاسبة على المستوى الدولي والمحلي على مواكبة هذا التحول في نمط المؤسسات وفي عناصر خلق القيمة وتعزيز الأداء ومدى ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية لاستخدامها كمدخلات لتقييم أداها المالي.

مما سبق وبغرض الإحاطة بموضوع هذا المقال نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية باعتبارها لبنة اقتصاد المعرفة ؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما هي أهم أسباب بروز إشكالية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة في الوقت الراهن؟

2.ما علاقة إشكالية معالجة العناصر غير الملموسة بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات؟

3. هل تؤثر التغيرات في المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة بشكل معتبر على نسب تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية؟

وللإجابة على مشكلة الدراسة نقترح الفرضيتين التاليتين:

1.ليس هناك علاقة بين تدني ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية كمدخلات لتقييم الأداء المالي وزيادة العناصر غير الملموسة.

2.تأثير التغيرات في المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تقييم أداء المؤسسات ذات كثافة معرفية هو تأثير مهمل وغير معتبر.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هده الدراسة إلى إلقاء الضوء على إشكالية محاسبية معاصرة تتمثل في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي أصبحت أساس خلق القيمة في ظل اقتصاد المعرفة كما تهدف أيضا إلى ما يلي:

- إثراء النقاش حول خصائص العناصر غير الملموسة والتي يحتج بها واضعي المعايير والسياسات المحاسبية في التحفظ في معالجتها المحاسبية.

- إثراء النقاش حول مدى ملائمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية لعملية تقييم الأداء المالي في ظل اقتصاد المعرفة، خاصة مع كثرة الجدل حول فشل المحاسبة في مواكبة موجة اقتصاد المعرفة.

- إلقاء الضوء على أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي التي تتأثر بشكل كبير باختلاف المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة في المؤسسات محل الدراسة والاستفاذة من ذلك في تقييم المؤسسات ذات الكثافة المعرفية في الجزائر.

**منهجية الدراسة:**

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في سرد الإطار النظري للعناصر غير الملموسة وتقييم الأداء المالي مع الاستعانة بالمنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين المعالجة المحاسبية وتقييم الأداء المالي للمؤسسات، ليتم بعد ذلك اعتماد منهج دراسة الحالة من خلال التطبيق على شركة "Microsoft" الدولية للبرمجيات باعتبارها نموذجا للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية الكبيرة والتي تعتمد على العناصر غير الملموسة في خلق القيمة وتعزيز مزاياها التنافسية.

**هيكل الدراسة:**

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع مباحث على أن يتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للعناصر غير الملموسة وتعريفها وخصائصها الاقتصادية وأهميتها في ظل اقتصاد المعرفة، أما المبحث الثاني فيخصص لمعالجتها المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ليخصص المبحث الثالث لأثر المعالجة المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على تقييم الأداء المالي في ظل اقتصاد المعرفة، حيث يتم فيه التركيز على أثر اقتصاد المعرفة على التقارير المحاسبية التي تمثل مدخلات عملية تقييم الأداء المالي وكذا مدى ملائمة المعلومات التي توفرها هذه التقارير لعملية تقييم الأداء المالي، أما الفصل الرابع فيخصص لدراسة حالة شركة "Microsoft" باعتبارها شركة ذات كثافة معرفية كبيرة من خلال حساب بعض المؤشرات والنسب وإبراز مدى تأثرها بالمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة.

**1. الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة:** يعتبر الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة مهم جدا في فهم طبيعة هذه العناصر وخصائصها ودورها في خلق القيمة في المؤسسات عبر مراحل التطور الاقتصادي، إضافة إلى الاسترشاد به في المعالجة المحاسبية لهذه العناصر، حيث يرى العديد من المختصين في العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري وأبرزهم (B.Lev) أن جزء كبير من الصعوبة التي تواجهها مهنة المحاسبة في معالجة هذه العناصر يعود إلى نقص الاهتمام بإطارها

المفاهيمي، فحسب (B.Lev) فإن "الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة ضروري جدا لتحليل وقياس والتقرير عن هذه العناصر[1]".

**1.1.تعريف العناصر غير الملموسة:** خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بدأت العناصر الملموسة كالأرض والعمل ورأس المال النقدي والمباني والمعدات والتجهيزات تفقد دورها في خلق القيمة وفي تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات لصالح عناصر أخرى مرتبطة بشكل كبير بمهارات وخبرات ومعارف المستخدمين.

حسب (E.Sveiby) فإن العناصر غير الملموسة هي الجزء غير المرئي في الميزانية الشاملة للمؤسسة الذي يشمل ثلاث أجزاء تتمثل في ما يلي[2]:

**-كفاءة الموارد البشرية:** تشمل مهارات المستخدمين ومعارفهم وخبراتهم، وهي عناصر متجسدة في عقول المستخدمين مما يجعل مستوى سيطرة المؤسسة عليها منخفضة.

**-الهيكل الداخلي:** يشمل صنف واسع من براءات الاختراع، نماذج التصميم، أنظمة إعلام آلي وأنظمة إدارية، وهي عناصر يتم إنشاءها من طرف المستخدمين لكنها في الغالب تكون مملوكة أو مسيطرة عليها من طرف المؤسسة، كما يمكن اقتناؤها من خارج المؤسسة، كما يعتبر التنظيم غير الرسمي وشبكة العلاقات الداخلية وثقافة وروح المنظمة من العناصر غير الملموسة المشكلة للهيكل الداخلي.

**-الهيكل الخارجي:** يشمل العلاقات مع الزبائن والموردين، سمعة المؤسسة، العلامة التجارية، الاسم التجاري، ويتميز الاستثمار في هذه العناصر بدرجة المخاطرة العالية الناتجة عن عدم التأكد الكبير حول منافعها المستقبلية.

أما (B.Lev) فيعتبر أن مصطلح العناصر غير الملموسة والأصول المعرفية ورأس المال الفكري هي مصطلحات تبادلية لها نفس المعنى، إلا أن مصطلح العناصر غير الملموسة تستخدم في الأدبيات المحاسبية والأصول المعرفية تستخدم من طرف الاقتصاديين بينما يستخدم مصطلح رأس

[1]Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting , Brooking institutions, washington, 2001, p39.

[2]Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangibles and Intellectual Capital –an emerging first standard- 1998, available at: www.sveiby.com/articles/emergingstandard.html seen 05-10-2016.

المال الفكري في الإدارة والتسيير والأدبيات القانونية، وقد عرفها بأنها "موارد غير مادية تساهم في خلق القيمة في المؤسسة وتتولد عن طريق الابتكار، التصميم التنظيمي الفريد، ممارسات الموارد البشرية تتفاعل مع العناصر المادية والمالية لخلق القيمة وتعزيز النمو[3]"

بينما يرى (D.kieso) أن العناصر غير الملموسة تشمل خمسة أجزاء ويعرف كل جزء كما يلي[4]:

- **عناصر غير ملموسة مرتبطة بالتسويق:** هي العناصر التي تستخدمها المؤسسة في تسويق المنتج والترويج له وتشمل كل من العلامات التجارية، الاسم التجاري، أسماء نطاقات الانترنت...
- **عناصر غير ملموسة مرتبطة بالزبائن:** هي العناصر الناتجة عن التفاعل مع الأطراف الخارجية وتشمل العلاقات التعاقدية وغير التعاقدية مع الزبائن، قاعدة بيانات الزبائن...
- **عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الفني:** تشمل حقوق الملكية للأعمال الأدبية والأعمال الفنية والموسيقية، إضافة إلى حقوق النشر والتأليف.
- **العناصر غير الملموسة المرتبطة بعقود:** الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية كالامتيازات والتراخيص وحقوق البث الإذاعي والتلفزي...
- **العناصر غير الملموسة المرتبطة بالتكنولوجيا:** هي العناصر التي تتعلق بالابتكار والتكنولوجيا المتقدمة وتشمل كل من البراءات التكنولوجية، الأسرار التجارية المحمية من طرف مكاتب البراءات.

**2.1.الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة:** حسب (Juergen H.Daum )[5] تقسم الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة إلى قسمين كما يلي:

[3]Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting, 2001, op.cit, p.07.

[4]Donald E.Kieso et all, Intermediate accounting, 14th edition, Jhon wiley&son, usa, 2014, p.p.669-671

[5] Juergen H.Daum, Intangible assets and value creation, John Willey &son, Chiester, England, 2003, p.p.210-211.

**1.2.1.خصائص اقتصادية مولدة للقيمة:** هي خصائص اقتصادية تجعل الاستثمار في العناصر غير الملموسة أكثر توليدا للقيمة مقارنة بالاستثمار في العناصر الملموسة، ومن بين هذه الخصائص:

- **القابلية للتوسع:** تعود إلى عدم تنافسية استخداماتها، حيث يمكن استخدامها في نفس الوقت من طرف عدد غير محدد من المستخدمين دون أن يحد استخدامها في وقت معين من طرف مستخدم معين من استخدامها في نفس الوقت من مستخدم آخر، هذه الخاصية تجعلها غير خاضعة لتكلفة الفرصة البديلة.

- **زيادة العوائد:** بسبب هيكل تكلفتها والتي تتميز بتكلفة مبدئية كبيرة مقابل تكاليف متغيرة منخفضة أو مهملة، فإن العوائد من هذه العناصر ترتفع عادة بشكل سريع مع زيادة عدد الوحدات المباعة خاصة بعد استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي.

- **أثر الشبكة:** يقصد بأثر الشبكة أن الأثر الإيجابي للمستخدمين الحاليين من استخدام العنصر غير الملموس يزداد مع زيادة عدد المستخدمين الجدد، مما يؤدي إلى النمو المتسارع لها، كما أن توفير منتج غير ملموس جديد واتساع استعماله بفعل أثر الشبكة قد يجعله يؤسس لمعيار في السوق، فمثلا برامج التشغيل(Windows) التي تنتجها شركة (Microsoft) أصبحت تمثل معيار لصناعة برمجيات الإعلام الآلي.

**2.2.1.خصائص اقتصادية مخفضة للقيمة:** هي خصائص لها أثر سلبي على خلق القيمة بما يمكن أن يلغي الآثار الإيجابية للعناصر غير الملموسة أو يحول الآثار الإيجابية إلى خسائر اقتصادية وتشمل:

- **عدم وجود سيطرة معقولة على المنافع الاقتصادية:** على عكس العناصر الملموسة التي يمكن للمؤسسة تحقيق سيطرة معقولة على المنافع المستقبلية المنتظرة منها، فإن العناصر غير الملموسة تفتقد في الغالب لحق ملكية واضح المعالم مما يقلل من سيطرة المؤسسة المالكة على المنافع المستقبلية المتوقعة منها، ويمكن لأطراف خارجية غير مرخص لها من الاستفادة من هذه المنافع، ولعل أفضل مثال المستخدمين الحائزين على معارف قيمة حيث يمكنهم التحول إلى مؤسسة أخرى حاملين معهم خبراتهم ومهاراتهم القيمة.

**- حدود السوق:** يقصد بهده الخاصية أن قابلية العناصر غير الملموسة للتوسع تتقيد بحجم السوق الخاص بها رغم أنها غير محدودة من حيث الاستخدام، فإذا كان حجم السوق غير كاف فإن المؤسسة قد لا تستطيع تحقيق عوائد كافية حتى لتغطية الاستثمار المبدئي الكبير مما يعرضها لخسائر كبيرة.

**- المخاطر المرتفعة:** يعتبر الاستثمار في العناصر غير الملموسة أكثر خطورة من الاستثمار في العناصر الملموسة وذلك بسبب ارتفاع درجة عدم التأكد حول منافعها المستقبلية، حيث تتميز العوائد المرتبطة بهذه العناصر بالتشتت فيمكنها توليد عوائد مرتفعة بشكل كبير كما يمكنها تحقيق خسائر كبيرة.

**- صعوبة التداول:** عدم وجود أسواق تنافسية منظمة للعناصر غير الملموسة أدى إلى عدم وجود تعاملات مشابهة يمكن الاسترشاد بها في تحديد قيمة هذه العناصر، كما أن ذلك يؤدي إلى غياب أهم ميزة للسوق وهي إمكانية تقاسم المخاطر والتقليل منها.

**1.3.مراحل تطور أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة:** حسب (Alvin Tofler)[6] في كتابه الموجة الثالثة فإنه يمكن تقسيم مراحل التطور الاقتصادي إلى ثلاث مراحل أو كما سماها (Tofler) الموجات الثلاث، وهي موجة اقتصاد الزراعية وموجة اقتصاد الصناعة وموجة اقتصاد المعرفة، وقد تطورت أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة خلال هذه الموجات كما يلي:

**1.1.3.موجة اقتصاد الزراعة:** امتدت منذ قيام الأنشطة الزراعية المنتظمة على ضفاف الأنهار منذ 1800 سنة قبل الميلاد إلى منتصف القرن الثامن عشر، كانت العناصر الملموسة كالأرض والجهد العضلي البشري والحيواني هي أساس خلق القيمة خلال هذه الموجة بينما كانت مساهمة العناصر غير الملموسة هامشية لا تتعدى استغلال بعض الأفكار والخبرات في استغلال بعض الوسائل البسيطة في الزراعة وفي ترويض الثروة الحيوانية.

**2.1.3.موجة اقتصاد الصناعة:** بدأت هذه الموجة بالانتشار خلال منتصف القرن 18 وبالضبط منذ اختراع الآلة البخارية التي كانت إعلان لمرحلة تحول نحو الثورة الصناعية التي رسخت ثقافة الآلة ، ورغم الاختراعات الفردية الكبيرة التي عرفتها هذه المرحلة كاختراع الآلة البخارية والكهرباء، إلا أن سيطرة عقلية الآلة من جهة وإمكانية بيع كل ما يمكن إنتاجه من جهة أخرى، جعل المهمة

[6] أنظر: الفن توفلر، تر: عصام الشيخ قاسم، حضارة الموجة الثالثة، الدار الجماهيرية، مصراتة–ليبيا، 1990

الرئيسية للمستخدمين في المؤسسة مجرد أعمال روتينية تتم وفق قواعد ومهام محددة مسبقا لا تتعدى تشغيل الآلات وتعليب المنتجات، مما قلل من فرص الإبداع الجماعي في المؤسسة، لتبقى العناصر الملموسة هي الأكثر مساهمة في خلق القيمة خلال هذه الموجة.

**3.1.3.موجة اقتصاد المعرفة**: حسب (Tofler) فإن العقد الخامس من القرن العشرين هو نقطة التحول من موجة اقتصاد الصناعة إلى موجة اقتصاد جديد يعتمد على الأفكار والمواهب والخبرات أكثر من اعتماده على العناصر الملموسة كالأرض والعمل ورأس المال النقدي، حيث يرى أن عقد الخمسينيات هو العقد الذي فاق فيه عدد عمال الياقات البيضاء عدد عمال الياقات الزرقاء لأول مرة في التاريخ في الولايات المتحدة، كما أنه العقد الذي شهد بداية اتساع استخدام الكمبيوتر في الأنشطة الاقتصادية وفي الحياة اليومية[7].

وقد تميزت موجة اقتصاد المعرفة ببداية سيطرة العناصر غير الملموسة على حساب العناصر الملموسة في خلق القيمة في المؤسسات وذلك لعدة أسباب يمكن تلخيصها في ما يلي:

- **المنافسة الحادة بسبب العولمة**: بسبب عولمة الأنشطة الاقتصادية وإلغاء القيود التجارية اشتدت حدة المنافسة فوجدت المؤسسات نفسها مجبرة على الاستثمار في عناصرها غير الملموسة بغرض تحقيق مزايا تنافسية متفردة تمكنها من الصمود أمام حدة المنافسة.

- **انفجار تكنولوجيا الإعلام والاتصال**: ساهم التطور التكنولوجي خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في سيطرة العناصر غير الملموسة ، حيث أن أهمية الانترنت بالنسبة لاقتصاد المعرفة كانت بمثابة أهمية خطط السكك الحديدة بالنسبة للثورة الصناعية.

- **فشل مبدأ اقتصاديات الحجم**: كانت موجة الاقتصاد الصناعي قائمة على مبدأ اقتصاديات الحجم حيث أن هدف المؤسسة هو تحقيق أقصى إنتاج مادام يمكن بيع كل ما يمكن إنتاجه، لكن في ظل موجة اقتصاد المعرفة فشل مبدأ اقتصاديات الحجم في تحقيق مزايا تنافسية مستدامة ، مما أجبر المؤسسات على التركيز على الاستثمار في العناصر غير الملموسة بغرض تحقيق مزايا تنافسية مستديمة.

[7] المرجع نفسه، ص7.

ما يؤكد بداية سيطرة العناصر غير الملموسة المنحنى البياني التالي الذي يبين مقارنة بين تطور الاستثمار في العناصر غير الملموسة والعناصر الملموسة في مؤسسات القطاع الخاص الأمريكي باعتبار أن الاقتصاد يعتبر نموذجا في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

**الشكل رقم 1: تطور الاستثمار في العناصر غير الملموسة مقارنة بالعناصر الملموسة من طرف القطاع الخاص الأمريكي من سنة 1977 إلى 2014**

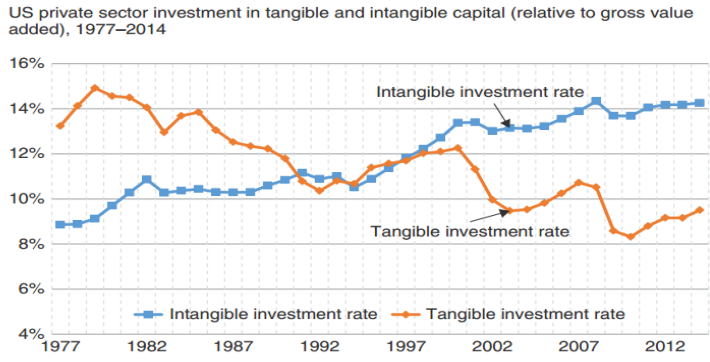


FIGURE 8.1 The Intangibles Revolution

**Source: Baruch Lev, Feng Gu, the End of Accounting, and the path forward for investors and Managers, John wiley&sons, New Jersey, 2016, P82.**

يتضح ارتفاع نسبة الاستثمارات الأمريكية الخاصة في العناصر غير الملموسة مقابل انخفاض الاستثمارات في العناصر الملموسة في المتوسط، وقد شهد عقد التسعينات نقطة تحول هامة حيث تجاوزت نسبة الاستثمار في العناصر غير الملموسة نظيرتها في العناصر الملموسة واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2012 ولا تزال ترتفع.

**2.المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة:**

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي IAS38 "الأصول غير الملموسة" المرجع في المعالجة المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على المستوى الدولي، إضافة إلى بعض متطلبات المعالجة المحاسبية في بعض المعايير الأخرى أهمها: المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS3) "اندماج الأعمال" ، علما أن مصاريف البحث والتطوير كانت معالجتها المحاسبية تخضع للمعيار الدولي (IAS09) الذي ألغي بعد صدور المعيار (IAS38)، ويمكن تلخيص نظرة معايير المحاسبة الدولية لمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة في ما يلي:

**1.2.العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول:** يشترط المعيار المحاسبي الدولي IAS38 أن تتوفر ثلاث شروط في العنصر غير الملموس حتى يتم معالجته محاسبيا كأصل يتم التقرير عنه في الميزانية[8]:

**1.1.2.قابلية العنصر غير الملموس للتحديد:** يعتبر العنصر غير الملموس قابلا للتحديد إذا كان بالإمكان فصله عن الكيان بما يمكن من تأجيره أو بيعه أو استبداله إما مفردا أو مع عقود ذات علاقة، أو أن ينتج عن حقوق قانونية أو تعاقدية بغض النظر عن إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها، كما يؤكد المعيار على ضرورة أن يكون بالإمكان تحديد تكلفة العنصر غير الملموس بموثوقية.

**2.1.2. السيطرة على العنصر غير الملموس:** لكي يتم الاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل لابد أن تكون للكيان سلطة تحصيل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من هذا العنصر وذلك عن طريق منع الأطراف غير المرخص لها من الاستفادة من هذه المنافع، وقد تكون هذه السيطرة محمية بحقوق قانونية لكن لا يعتبر ذلك شرط مطلق فقد يكون للكيان قدرة على السيطرة بطرق أخرى.

**3.1.2.توقع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية:** لكي يتم الاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل لابد أن تكون هناك درجة معقولة من التأكد حول تحقيقه لمنافع مستقبلية متوقعة لفترة محددة تتجاوز السنة، سواء كانت هذه المنافع إيرادات متوقع تحقيقها أو وفرات في التكلفة من المتوقع أن يحققها هذا العنصر غير الملموس، كما يؤكد المعيار على أن يتم تقييم احتمالات تحقيق المنافع المستقبلية وفقا لافتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للظروف الاقتصادية السائدة خلال عمر العنصر المعني.

مما سبق يتضح أن المعيار المحاسبي الدولي IAS38 وضع شروط من الصعب أن تتوفر في الكثير من العناصر غير الملموسة بسبب خصائصها الاقتصادية التي تم التطرق إليها سابقا خاصة ارتفاع درجة مخاطرتها، مما يجعل من الصعب توقع تحقيقها لمنافع مستقبلية بدرجة تأكد معقولة، إضافة إلى صعوبة السيطرة على المنافع المستقبلية المنتظرة منها، هذا جعل الكثير من العناصر غير

[8] بتصرف: أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة– النموذج الدولي الجديد– دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010، ص.ص 291-292.

الملموسة لا تحقق شرط الاعتراف كأصل، فيُعترف بها كمصروف وقت حدوثه أو لا يتم الاعتراف بها محاسبيا، بينما يتم الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة كبراءات الاختراع والبرمجيات وحقوق النشر إضافة إلى الشهرة المقتناة مادام يمكن تحديد تكلفتها بموثوقية.

**2.2.العناصر غير الملموسة المعترف بها كمصاريف:** هي بعض العناصر غير الملموسة التي يقدر القائم بإعداد القوائم المالية أنها لا تحقق كل شروط الاعتراف بها كأصل رغم إمكانية تحديدها وفصلها على الكيان، حيث يقدر القائم بإعداد القوائم المالية أن هذه العناصر ليس لها منافع مستقبلية أو أن منافعها المستقبلية لا تمتع بدرجة معقولة من التأكد، فيقرر معالجتها كمصاريف مستنفدة فورا، يتم إدراجها في قائمة الدخل للسنة المالية المعنية رغم أن منافعها قد تمتد لسنوات ومن بين هذه المصاريف:

**1.2.2.مصاريف البحث والتطوير:** تخص هذه المصاريف في الغالب مصاريف مدفوعة للتوليد الداخلي لبعض العناصر غير الملموسة، ويقترح المعيار IAS38 ضرورة التفرقة بين مرحلتين لتكبد هذه المصاريف مرحلة البحث ومرحلة التطوير[9]:

- **مرحلة البحث:** هي مرحلة التحقيق الأصيل، هدفها كسب معرفة وفهم للتقنيات الجديدة، حسب IAS38 لا يمكن للمصاريف المدفوعة خلال هذه المرحلة أن تحقق شروط الاعتراف كأصل فلابد من معالجتها كمصاريف في قائمة الدخل.

- **مرحلة التطوير:** مرحلة تتبع مرحلة البحث وتستخدم مخرجاتها وتطبيقها في إنتاج منتجات وخدمات جديدة، ومن الأمثلة على أنشطة التطوير: تصميم وإنشاء نماذج وقوالب تستخدم تقنية جديدة، تعتبر هذه المصاريف مستنفدة إلا إذا استطاعت المؤسسة تبيان أن هذه المصاريف ستولد أصل غير ملموس وتوضيح كيف يمكن لهذا الأصل أن يحقق منافع مستقبلية محتملة إما من خلال توضيح سوق نشط لهذا الأصل المتوقع إنتاجه أو للمنتجات التي يمكن أن ينتجها أو تحديد منفعته إن وجه للاستخدام الداخلي، كما وضع المعيار ثلاث شروط متشددة وهي: أن تكون الجدوى الفنية للمشروع مضمونة، أن يكون للمؤسسة الرغبة والقدرة على إكمال العنصر غير

[9]Voire: Bernard Raffournier, les norme comptables international (IAS/IFRS), Economica, 2 édition, paris, 2005, p.387

الملموس واستخدامه أو بيعه، وأن تملك المؤسسة موارد تقنية ومادية وموارد أخرى ضرورية لإكمال المشروع.

**2.2.2.عناصر غير ملموسة أخرى تعالج محاسبيا كمصاريف:** إضافة إلى مصاريف البحث والتطوير هناك مصاريف أخرى رغم أن منافعها المستقبلية قد تمتد لسنوات إلا أنها تعتبر كمصاريف جارية تسجل في قائمة دخل السنة التي دفعت فيها، منها: مصاريف بدأ التشغيل والتي تتحملها المؤسسة مرة واحدة عند البدء في عملية جديدة، إضافة إلى مصاريف الإشهار والتدريب والتي رغم إمكانية تحديدها وامتداد منافعها المستقبلية لعدة سنوات إلا أنها تعتبر مصاريف جارية مستنفدة حيث يتحجج المعيار بصعوبة قياس العوائد المتوقعة منها بموثوقية إضافة إلى أن السيطرة التي تحققها المؤسسة على منافعها الاقتصادية ليست كافية.

**3.2.العناصر غير الملموسة غير المعترف بها محاسبيا:** هي المصاريف التي لا يتم الاعتراف بها لا ضمن الأصول ولا كمصاريف مستنفدة رغم أنها عناصر غير ملموسة موجودة وتساهم في تحقيق القيمة في المؤسسة، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي IAS38 صراحة على منع رسملة البعض منها كالعلامات التجارية وعناوين النشر وقوائم الزبائن[10]، أي أنه لا يمكن اعتبارها كأصول من جهة ولا تسجل كمصاريف وفق بنود واضحة في قائمة الدخل من جهة أخرى مادام أنه لا يمكن تحديد المصاريف التي أدت إلى توليدها بصفة منفصلة، وحتى أن هناك بعض العناصر غير الملموسة تتطور دون التضحية بمصاريف واضحة كثقافة المؤسسة وسمعتها والخبرات والمعارف المتراكمة تلقائيا لدى المستخدمين والعلاقة الطيبة مع الزبائن والموردين التي قد تنتج عن خبرات ومهارات بعض المستخدمين في المؤسسة، إضافة إلى موقع المؤسسة الجيد وبعض العناصر الأخرى التي تشكل الشهرة المولدة داخليا، وما يؤكد أن معايير المحاسبة الدولية تعترف ضمنيا أن هذه العناصر يتوقع منها تحقيق منافع مستقبلية بدرجة موثوقية معقولة أن المعيار المحاسبي الدولي ) (IFRS3يعترف بالعناصر المشكلة للشهرة والناتجة عن عملية الاندماج كأصل يسجل في الميزانية تحت اسم الشهرة المقتناة.

[10] Idem, p.387

### 3.أثر المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تقييم الأداء المالي

لا تُعتبر مخرجات الأنظمة المحاسبية الناتجة عن المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية هدف بحد ذاته وإنما هي مدخلات لعمليات أخرى أهمها عملية تقييم الأداء المالي والتي تعتمد بشكل كبير على معلومات التقارير والقوائم المالية.

**1.3.لمحة عن تقييم الأداء المالي:** يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة استنطاق أرقام بيانات قوائمها وتقاريرها المالية وتحليلها بغرض الوقوف على نقاط القوة المالية للمؤسسة ونقاط ضعفها واتخاذ القرارات اللازمة وفقا لنتائج عملية التقييم، وذلك وفق مراحل معينة:

**1.1.3.جمع المعلومات اللازمة:** رغم وجود عدة مصادر معلومات يمكن اللجوء إليها في تقييم الأداء المالي إلا أن مخرجات الأنظمة المحاسبية والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية تبقى الأكثر استخداما ومن أهمها: بيانات الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتي تعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

**2.1.3.قياس الأداء الفعلي:** يتم تحويل الأرقام والبيانات إلى نسب ومؤشرات مالية أهمها نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية المالية و المردودية الاقتصادية، إضافة إلى مؤشرات التوازن المالي كرأس المال العامل[11]، والخزينة واحتياجات رأس المال العامل، وهي في مجملها علاقات بين أرقام القوائم المالية يمكن من خلال تحليلها تشكيل نظرة عن الأداء المالي للمؤسسة.

**3.1.3.اتخاذ القرار وفق نتائج تقييم الأداء المالي:** هي مرحلة مرتبطة بالمراحل السابقة حيث أنه وفق لنتائج قياس الأداء يتم اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين نقاط الضعف وتقوية نقاط القوة وكذا التأكد من مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا في مجال الأداء المالي، فيتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع ليتم فيما بعد تحليل الانحرافات الموجودة واتخاذ القرارات الملائمة.

### 2.3.اثر زيادة العناصر غير الملموسة على ملائمة المعلومات لتقييم الأداء المالي:

يرى (B.Lev&Feng Gu.2016)[12] أن هناك ثلاث أسباب رئيسية جعلت المعلومات المحاسبية تخسر جزء كبير من ملائمتها يمكن تلخيصها في ما يلي:

---

[11] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، ط2، عمان-الأردن، 2011، ص 88-89.

[12]Baruch Lev, Feng Gu, the End of Accounting, and the path forward for investors and Managers, John wiley&sons, New Jersey, 2016.

**1.2.3.المعالجة المحاسبية غير القابلة للتفسير للعناصر غير الملموسة:** المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة تشترط توفر معايير لا تتوفر في اغلب العناصر غير الملموسة للاعتراف بها كأصول، مما يجعل القائم بإعداد القوائم المالية يتجه نحو معالجة أغلبها كمصاريف مستنفدة في قائمة الدخل أو عدم الاعتراف بها نهائيا لا كمصروف ولا كأصل، هذه المعالجات تؤثر على المعلومات التي توفرها كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى، مما يؤثر على استغلال معلومات هذه القوائم في عملية تقييم الأداء المالي كما يلي:

- **التأثير على معلومات قائمة الميزانية:** يظهر تأثير المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة على معلومات الميزانية من خلال إهمال الكثير من العناصر التي من المتوقع أن تحقق عوائد مستقبلية لعدة سنوات لكنها لا تلبي معايير أخرى، وبالتالي فإن المعلومات التي توفرها الميزانية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة لا تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرار في خلق القيمة، وبالتالي فإن الاعتماد عليها في اشتقاق مؤشرات ونسب مالية لتقييم الأداء يقابله احتمال تضليل كبير .

- **التأثير على معلومات قائمة الدخل:** يعتبر ميل المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة نحو استفاد العناصر غير الملموسة وتسجيلها كمصاريف جارية تخص السنة المالية التي حدثت فيها رغم أن عوائدها المستقبلية قد تمتد لسنوات تعدي على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف والذي يعتبر أساسي في إعداد قائمة الدخل، مما يجعل المعلومات التي توفرها هذه القائمة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة غير ملائمة لاشتقاق النسب والمؤشرات المالية الضرورية لتقيم الأداء المالي للمؤسسة، كما أن الاستنفاذ الكبير للعناصر غير الملموسة يؤدي إلى انخفاض كبير وغير موضوعي في أرقام أرباح مثل هذه المؤسسات خاصة النتيجة الصافية التي يعتمد عليها في حساب أهم مؤشرات الأداء المالي وهي المردودية المالية (ROA) والمردودية الاقتصادية (ROE).

**2.2.3.خضوع المعالجة المحاسبية لتقديرات شخصية:** حسب (B.Lev& F.Gu.2016) فإن التقديرات والأحكام التي تخضع لها المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية لإعداد القوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تخضع لإمكانية الخطأ، كما أن اجتماع الأخطاء وتراكمها يؤدي إلى التأثير على المؤشرات والنسب الأساسية التي يمكن اشتقاقها

من هذه القوائم والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي، وكما لاحظنا سابقا فإن المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي نصت عليها المرجعية المحاسبية الدولية تمنح مجالا للتقدير الشخصي خاصة في تقدير مدى تحقيق العنصر غير الملموس لشروط الاعتراف كأصل، وبالتالي فان القوائم المالية للمؤسسات التي تركز بشكل كبير على العناصر غير الملموسة ستكون أكثر تعرضا للتقدير الشخصي مما يجعل الاعتماد عليها في اشتقاق مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي معرض لاحتمال التضليل بشكل كبير.

**3.2.3.التأثير المتزايد للأحداث الاقتصادية الهامة غير المسجلة:** تسجل المحاسبة الأحداث الاقتصادية الناتجة عن تعاملات مع أطراف أخرى (دائن مدين) أما بعض الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة رغم أنها تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة كنجاح أو فشل اختبار عقار دوائي للمؤسسات الدوائية أو التنظيمات الجديدة في المؤسسة لا تسجل من طرف النظام المحاسبي عند حدوثها، مما يجعل مخرجات النظام المحاسبي خاصة قائمة الميزانية وقائمة الدخل تخلو من معلومات مهمة لها أثر كبير على الأداء المالي في الحاضر والمستقبل.

يتضح مما سبق أن زيادة الاستثمارات في العناصر غير الملموسة خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وتجاوزها للعناصر الملموسة في الكثير من القطاعات والمؤسسات وعدم قدرة المعالجة المحاسبية على مواكبة هذه الزيادة جعلت مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات توفر معلومات اقل ملائمة لعملية تقييم الأداء المالي.

**3.3.بعض الاجتهادات الاختيارية لأجل توفير معلومات حول العناصر غير الملموسة:** أمام إيمان بعد المفكرين والمؤسسات الرائدة في مجال العناصر غير الملموسة بقصور المعالجة المحاسبية لهذه العناصر عن توفير معلومات ملائمة لعملية تقييم الأداء المالي فكرت في ضرورة تصميم نماذج جديدة للتقرير عن هذه العناصر من أهمها:

**1.3.نموذج Skandia :** ساهم في تأسيسه (Leif Edvinsson) بعد تعيينه كأول مدير لرأس المال الفكري في العالم من طرف شركة (Skandia) سنة 1991، وهي مجمع سويدي

للخدمات المالية، حيث تم تطوير هذا النموذج سنة 1994 وجعله يهدف إلى توفير بيانات ونسب ومؤشرات حول العناصر غير الملموسة ترتكز على المرتكزات التالية[13]:

- **المرتكز المالي**: يعرض بيانات ومؤشرات ونسب مالية وقد شبهه (Edvinsson) بسقف المنزل.

- **المرتكز الزبوني**: يعرض بيانات ونسب ومؤشرات مالية وغير مالية عن قيمة العلاقة مع الزبائن، وقد شبهه (Edvinsson) بجزء من حائط المنزل.

- **المرتكز العملياتي**: يركز على مدى استعمال التكنولوجيا من طرف المنظمة، وقد شبهها( Edvinsson)بالجزء الثاني من حائط المنزل.

- **المرتكز البشري**: يعرض بيانات ونسب ومؤشرات حول رأس المال البشري للمنظمة باعتبارها مصدر العناصر غير الملموسة وقد شبهها (Edvinsson ) بجوهر المنزل أو روحه.

- **مرتكز التجديد والتطوير**: توفير نسب ومؤشرات حول القدرة الابتكارية للمنظمة وقياس مدى فعالية استثماراتها في التدريب ومصاريف البحث وقد شبهها بالأرضية والأساس الذي يقوم عليه المنزل.

**2.3.نموذج مراقب العناصر غير الملموسة**: هو نموذج طورته مؤسسة "celemi" للخدمات والاستشارات بالاشتراك مع "k.Sveiby" ويهدف إلى توفير نسب ومؤشرات حول الأصناف الثلاثة المكونة للعناصر غير الملموسة وهي الزبائن( الهيكل الخارجي)، المستخدمين (الكفاءات)، والمنظمة (الهيكل الداخلي)[14].

**3.3.نموذج بطاقة الأداء المتوازن**: تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أصل اغلب نماذج التقرير عن العناصر غير الملموسة وقد تم اقتراحها من طرف "Kaplan&Norton" لأول مرة سنة 1992 بعد إجرائهما لبحث سنة 1990 شمل 12 شركة كان أداءها ضعيف، فكان محور النقاش حول كيف يمكن للمسيرين اختيار مؤشرات مالية وغير مالية تساعدهم على ضمان قيمة مستقرة

[13]Anrhony Robert kirt, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk, p.p.8-9

[14] Idem, p.p10-11

لمؤسساتهم[15]، وهي قائمة على تحليل أربع منظورات وهي: المنظور المالي ومنظور الزبائن ومنظور العمليات ومنظور التعلم والنمو، وذلك من خلال واختيار وتصميم مؤشرات ونسب مالية وغير مالية، ورغم أنها أداة استراتيجيه أكثر منها طريقة لقياس والتقرير عن العناصر غير الملموسة إلا أنها تساعد المسيرين على ربط استراتيجيه المؤسسة مع مؤشرات قياس عناصرها غير الملموسة[16].

مما سبق يتضح أن هذه النماذج التي تم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر ، تحاول التركيز على عدة محاور وأبعاد تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة حيث تحاول توفير معلومات ونسب ومؤشرات متعدد مالية وغير مالية بشكل اختياري تمكن من تقييم الأداء المالي دون تهميش العناصر غير الملموسة التي أصبحت أهم عناصر خلق القيمة في المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة.

**4.دراسة حالة شركة "Microsoft" لبرمجيات الكمبيوتر:** سنحاول من خلال دراسة حالة شركة "Microsoft" إسقاط الجزء النظري للبحث على الواقع التطبيقي باعتبار أن هذه الشركة هي نموذج متكامل لمؤسسة ذات كثافة معرفية كبيرة ، حيث أنها قائمة على تحويل معارف وخبرات ومهارات مبرمجيها ومهندسيها إلى منتجات معرفية تشمل برمجيات الحواسيب واللوحات الالكترونية والهواتف الذكية، سنحاول تقييم أداء المؤسسة باعتماد بعض المؤشرات المهمة اعتماد على كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، على أن يتم اعتماد سيناريو أول لتقيم الأداء وهو السيناريو القائم على القوائم المالية المنشورة في التقرير المالي السنوي للشركة ليتم بعد ذلك اقتراح سيناريو آخر للتقييم نفترض فيه تغير النظرة والمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة خاصة مصاريف البحث والتطوير، وقد تم اعتماد شركة Microsoft باعتبارها نموذج مثالي لمؤسسة ذات كثافة معرفية كبيرة بما يسمح بتوفير المعلومات اللازمة للدراسة و إسقاط نتائجها على المؤسسات ذات الكثافة المعرفية الجزائرية الموجودة رغم قلتها أو التي يمكن أن تظهر مستقبلا.

**1.4. لمحة عن شركة Microsoft للبرمجيات:** شركة "Microsoft" هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تم تأسيسها سنة 1975 من طرف "Bill Gates"" و "Paul Allen"

[15] عادل سلطاني، دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنظمة، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص50.

[16] Alexandru GHIłIU-BRĂTESCU, intellectual capital benchmarking methods possible to be applied also for romanian rganizations, journal of doctoral research in economics, Vol. II nr. 3/2010, p.65.

يتمثل نشاطها الرئيسي في تطوير وبيع برمجيات الكمبيوتر وبالأخص أنظمة الاستغلال" système d'exploitation" وبرمجيات الحاسوب المتعددة الأخرى بما فيها برمجيات ألعاب الكمبيوتر إضافة إلى برمجيات اللوحات الالكترونية والهواتف الذكية، ومن أهم برمجياتها التي أصبحت تعتبر معايير في مجال صناعة الحواسيب أنظمة التشغيل "Windows" بنسخها المتعددة إضافة إلى نظام التشغيل "Ms dos" الذي سيطر على حصة أنظمة التشغيل خلال بداية ثمانينات القرن 21، وكذلك برمجيات المكاتب وأهمها "Microsoft office".

يقع مقرها الرئيسي في مدينة "Redmond" الأمريكية التابعة لولاية "Washington" وقد بلغ عدد موظفيها حوالي 114000 موظف سنة 2016 حيث عرف انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ حوالي 128000 بينما بلغ 118000 سنة 2015.[17]

**2.4. نظرة عن القوائم المالية المختصرة لشركة "Microsoft" ( الميزانية وقائمة الدخل):**

من خلال إلقاء نظرة أولية على قائمة الميزانية المختصرة لشركة "Microsoft" لسنوات 2015 و 2016 يتضح ما يلي:

**1.2.4.الميزانية أصول:** يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم01: الميزانية المختصرة أصول لسنوات 2015-2016** (الوحدة مليون دولار)

| الأصول | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| **الأصول طويلة الأجل** | 51675 | 54034 |
| **مباني وتجهيزات** | 14731 | 18356 |
| **استثمارات مالية** | 12053 | 10431 |
| **الشهرة** | 16939 | 17872 |
| **أصول غير ملموسة** | 4835 | 3733 |
| **أصول ملموسة أخرى** | 3117 | 3643 |
| **الأصول قصيرة الأجل** | 122797 | 139660 |
| **إجمالي الأصول** | 174472 | 193694 |

**Source: annual report, -2016 see:https://www.microsoft.com/invest or /r e p o r t s/ar16/index.html**

[17]https://www.statista.com/statistics/273475/number-of-employees-at-the-microsoft-corporation-since-2005/, seen: 26-09-2017.

- يتضح أن الأصول طويلة الأجل التي تبرزها الميزانية تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي الأصول، حيث لم تتجاوز 29.6 % سنة 2015 و 38 % سنة 2016 بينما تشكل الأصول قصيرة الأجل نسبة ما بين 60 % و 70%، رغم أن الشركة هي شركة إنتاجية وليست تجارية.

-رغم أن الشركة هي شركة تعتمد على المعرفة في عمليتها الإنتاجية إلا أن نسبة العناصر غير الملموسة بخلاف الشهرة المقتناة ضئيلة جدا سواء كنسبة من الأصول طويلة الأجل أو كنسبة من إجمالي الأصول، حيث لم تتجاوز نسبتها من الأصول طويلة الأجل 9% سنة 2015 و 7% سنة 2016 بينما لم تتجاوز نسبتها من إجمالي الأصول 2.77% سنة 2015 و 1.93% سنة 2016.

- الشهرة المقتناة تمثل 32.77% كنسبة من الأصول طويلة الأجل سنة 2015 و 33.07% سنة 2016 بينما تمثل نسبة 9.71% كنسبة من مجموع الأصول سنة 2015 و 1.93% سنة 2016، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي الأصول، علما أنها ناتجة عن مجموع الاستحواذات التي قامت بها المؤسسة على بعض الشركات خلال السنوات السابقة حيث فاقت 35 عملية استحواذ سنة 2015.

مماسبق يتضح أن العناصر الأساسية لخلق القيمة وتحقيق المزايا التنافسية في شركة "Microsoft" المتمثلة في خبرات ومهارات الموظفين والمبرمجين لا تظهر بأهميتها الحقيقية ضمن أصول الميزانية، حيث تمثل نسب ضعيفة مقارنة بباقي العناصر ، فتأثير فقدان خبرات ومهارات المبرمجين المفاتيح في المؤسسة لا يظهر أثره في الميزانية لكن في المقابل قد يجعل المؤسسة تحقق خسائر كبيرة ، وبالتالي فمن خلال النظرة الأولية للميزانية أصول يتضح أنه هناك عناصر خفية هي أصل خلق القيمة في المؤسسة لكنها لا تظهر بقيمتها الحقيقية.

**2.2.4.الميزانية خصوم:** تم إعداد الميزانية المختصرة خصوم اعتمادا على التقرير السنوي لسنة 2016 وكانت كما يلي:

**الجدول رقم 02: الميزانية المختصرة خصوم لسنوات 2015-2016 (الوحدة مليون دولار)**

| الخصوم | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| أموال خاصة | 80083 | 71997 |
| ديون طويلة الأجل | 44742 | 62340 |
| أموال دائمة | 124825 | 134337 |
| ديون قصيرة الأجل | 49647 | 59357 |
| إجمالي الخصوم والأموال الخاصة | 174472 | 193694 |

**Source: annual report 2016 see:https://www.microsoft.com/invest or /r e p o r t s/ar16/index.html**

يتضح من الميزانية المختصرة خصوم أن شركة "Microsoft" تعتمد على التمويل طويل الأجل بشكل كبير مقارنة بالتمويل قصير الأجل حيث بلغت نسبة الأموال الدائمة إلى إجمالي الخصوم ما يقارب 71.54% سنة 2015 و 69.35% سنة 2016، وهي نسب مرتفعة جدا مقارنة بالتمويل قصير الأجل من جهة ومقارنة بالأصول الطويلة الأجل التي تظهرها الميزانية من جهة أخرى، حيث يتضح أنه وخلال سنة 2015 فاق التمويل طويل الأجل الأصول الثابتة بما قيمته 73150 مليون دولار و بما قيمته 80303 مليون دولار سنة 2016، وهو فارق كبير جدا مما قد يدل على أنه هناك استثمارات خفية كبيرة طويلة الأجل تتطلب تمويل بمصادر دائمة لكنها لا تظهر في الميزانية وهي الاستثمار في بعض العناصر غير الملموسة التي لا يسمح النظام المحاسبي المطبق بعرضها ضمن الأصول في الميزانية، ولعل أهمها مصاريف البحث والتطوير وبعض مصاريف الترويج وتحسين العلامات التجارية للشركة والتي من المنتظر أن تحقق عوائد مستقبلية معتبرة تمتد لعدة سنوات.

**3.2.4.قائمة الدخل:** تم إعداد قائمة دخل مختصرة تبين أهم البنود كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم 03: قائمة الدخل المختصرة لسنوات 2014-2015-2016 (الوحدة مليون دولار)**

| | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| مبيعات | 72948 | 75956 | 61502 |
| خدمات وإيرادات أخرى | 13885 | 17624 | 23818 |
| | 86833 | 93580 | 85320 |
| تكاليف الإنتاج | 16681 | 21410 | 17880 |
| خدمات ومصاريف أخرى | 10397 | 11628 | 14900 |
| | 27078 | 33038 | 32780 |
| الهامش الإجمالي | 59755 | 60542 | 52540 |
| **مصاريف بحث وتطوير** | **11381** | **12046** | **11988** |
| **مصاريف مبيعات وتسويق** | **15811** | **15713** | **14697** |
| مصاريف عامة وإدارية | 4677 | 4611 | 4593 |
| الربح التشغيلي | 27759 | 18161 | 20182 |
| مصاريف ومداخيل أخرى | 61 | 346 | (431) |
| الدخل قبل الضريبة | 27820 | 18507 | 19751 |
| مؤونات ضرائب على الأرباح | 5746 | 6314 | 2953 |
| النتيجة الصافية | 22074 | 12193 | 16798 |

**Source: annual report, 2016 see:https://www.microsoft.com/investor /r e p o r t s/ar16/index.html.**

من خلال إلقاء نظرة أولية على بنود وأرقام قائمة الدخل الموضحة أعلاه يتضح ما يلي:

-الشركة حققت أرباح صافيا معتبرة بلغت 22074 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض سنة 2015 وتبلغ 12193 مليون دولار ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى وتبلغ 16798 مليون دولار سنة 2016، علما أن مجمل هذه الأرباح هي أرباح تشغيلية مما يؤكد القوة الإرادية للشركة والاحتمال الكبير لاستمرارها مستقبلا.

- يتضح أن الشركة قررت عن مصاريف البحث والتطوير كمصاريف مستنفدة تخص السنة المالية التي حدثت فيها حيث بلغت 11381 مليون دولار سنة 2014 أي بنسبة 51% من النتيجة الصافية بينما بلغت12046 مليون دولار سنة 2015 بنسبة 98.97% من النتيجة الصافية و 11988 مليون دولار أي بنسبة 71.36% من النتيجة الصافية وهي نسبة مرتفعة جدا مما يبين أن الشركة تولي أهمية كبيرة لأنشطة البحث والتطوير والتي تعتبر ضرورية جدا لاستمرارها وتطويرها.

- بلغت مصاريف التسويق والمبيعات 15811 مليون دولار سنة 2014 و 15713 مليون دولار سنة 2015 و14697 مليون دولار سنة 2016 وهي مصاريف معتبرة تدفعها المؤسسة لأجل المحافظة على العلامة التجارية لمنتجاتها وتطويرها، وما يجب التأكيد عليه هو أن جزء من هذه المصاريف يمكن اعتبارها عناصر غير ملموسة لكن يتم استنفاذها خلال السنة المالية التي حدثت فيها رغم أن منافعها تستمر لسنوات ولا تخص سنة مالية واحدة فقط وهو ما يتناقض مع مبدأ مقابلة المصاريف مع الإيرادات.

**3.4.السيناريو الأول لتقيم الأداء المالي لشركة Microsoft**: سيتم تقييم الأداء المالي للشركة من خلال أهم معدلين في مجال تقييم الأداء المالي وهما معدل المردودية الاقتصادية الذي يطلق عليه أيضا معدل العائد على الاستثمار ويعتبر مقياس للحكم على كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من مجموع أصولها المتاحة[18]، إضافة إلى معدل المردودية المالية والذي يسمى أيضا العائد على حقوق الملكية ويعتبر من أفضل المؤشرات التي تقيس قدرة الإدارة على تعظيم ثروة الملاك[19]، والجدول التالي يبين قيمة النسبتين خلال سنوات 2015 و 2016:

**الجدول رقم04: نسبة المردودية الاقتصادية والمالية حسب السيناريو الأول**

| | الصيغة الرياضية | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| **المردودية الاقتصادية** | ROA= (النتيجة الصافية/ مجموع الأصول) | **%6.99** | **%8.67** |
| **المردودية المالية** | ROE= (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة) | **%15.22** | **%23.33** |

**المصدر: اعتمادا على بيانات وأرقام قائمة المركز المالي والدخل لشركة Microsoft.**

**1.3.4.نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)**: يتضح أن نسبة المردودية الاقتصادية التي تعتبر من أهم معدلات تقييم الأداء المالي تتكون من بندين وهما النتيجة الصافية ومجموع الأصول، وبالتالي فإن أي تغير أو اختلال فيهما سيؤدي إلى تغير أو اختلال في معدل المردودية الاقتصادية، ففي حالة عدم اعتراف المؤسسة بجزء من العناصر غير الملموسة كأصول والاعتراف بها كمصاريف ضمن قائمة الدخل فإن رقم إجمالي الأصول سيصبح لا يعكس الحقيقة الاقتصادية للاستثمارات الفعلية للمؤسسة كما أن رقم صافي الربح سيخفض بمقدار المصاريف

[18] منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات– مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء–، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية –مصر، 2009، ص 259.

[19] المرجع نفسه، ص 200.

المستنفذة، وقد حققت المؤسسة مردودية اقتصادية بلغت 6.99% سنة 2015 وارتفعت قليلا لتبلغ 8.67% سنة 2016 أي أن كل دولار مستثمر كأصول يحقق 0.0867 دولار كأرباح.

**2.3.4.نسبة المردودية المالية ( العائد على الأموال الخاصة)**: بالنسبة لمعدل المردودية المالية فهو يعتبر من أكثر المؤشرات اهتماما من طرف المساهمين لمعرفة مردودية أموالهم التي تم المساهمة بها في المؤسسة ومدى قدرة إدارة المؤسسة على التصرف في هذه المساهمات، حيث يتكون هذا المؤشر من بندين هما الأموال الخاصة والنتيجة الصافية وبالتالي فأي تغير فيهما أو أي اختلال سيؤدي إلى تغير أو اختلال في معدل المردودية المالية مما قد يؤدي بالمساهمين إلى اتخاذ قرارات بناءا على مؤشرات قد لا تعكس المردودية المالية الحقيقية للمؤسسة، وقد حققت المؤسسة مردودية مالية بلغت 15.22% سنة 2015 لترتفع إلى 23.33% سنة 2016.

**4.4 السيناريو الثاني لتقييم الأداء المالي لشركة Microsoft**: بغرض محاولة معرفة تأثير تغير المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تقييم الأداء المالي من خلال كل من معدل المردودية الاقتصادية ومعدل المردودية المالية نفترض في هذا السيناريو أن المؤسسة تقوم برسملة مصاريف البحث والتطوير باعتبارها عناصر غير ملموسة ينتظر منها تحقيق منافع اقتصادية تستمر لعدة سنوات، وبالتالي لأجل التطبيق الفعلي لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف ومبدأ استقلالية الدورات المحاسبية الذي ينص على أن كل سنة مالية تتحمل المصاريف الخاصة بها فقط والتي تتمثل في قسط الإهتلاك نتيجة مساهمة العنصر في العملية الإنتاجية خاصة وأن هذه العناصر غير الملموسة هي أساس خلق القيمة وتعزيز أداء شركة Microsoft، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمصاريف التسويق التي تهدف إلى زيادة قوة العلامات التجارية لمنتجات المؤسسة فمن المفروض أن توزع على عدة سنوات عن طريق رسملتها واهتلاكها ولا تحمل إلى سنة واحدة كمصروف وتستفيد عدة سنوات من عوائدها خاصة وأن مبالغها كبيرة جدا، حيث بلغ مجموع مصاريف البحث والتطوير ومصاريف التسويق ما يقارب : 27192 مليون دولار سنة 2014 و 27759 مليون دولار سنة 2015 و 26685 مليون دولار سنة 2016 وهي مبالغ كبيرة مقارنة بباقي المصاريف وبالنتيجة الصافية، وبما أنه من الصعب معرفة الجزء من مصاريف التسويق الذي تم دفعه لأجل زيادة قوة العلامات التجارية كعناصر غير الملموسة فإنه سنكتفي في هذا السيناريو بافتراض رسملة مصاريف البحث والتطوير وتسجيلها كأصول ضمن قائمة الميزانية وعدم استنفاذها استنفاذا فوريا.

من أهم التغيرات التي تطرأ على أرقام قائمة الدخل وأرقام قائمة المركز المالي في حالة رسملة مصاريف البحث والتطوير ما يلي:

-بالنسبة لأرقام قائمة الدخل سترتفع النتيجة بمقدار مصاريف البحث والتطوير التي تم رسملتها مطروحا منها مصاريف الإهتلاك الخاصة بالسنة المالية المعنية، فلو افترضنا أن الإهتلاك يتم خلال 5 سنوات ستكون التغيرات كما يلي:

-النتيجة الصافية خلال 2015= 12193 مليون دولار ( نتيجة السيناريو الأول) +12046 مليون دولار (مصاريف البحث والتطوير التي يفترض رسملتها) – (5/12193) والتي تمثل مصاريف قسط الإهتلاك = 21800.4 مليون دولار.

-النتيجة الصافي خلال 2016: 16798 مليون دولار (نتيجة السيناريو الأول) +11988 (مصاريف البحث والتطوير التي يفترض رسملتها) – مصاريف الإهتلاك (5/11988 المرسملة خلال السنة الحالية) – 2409.2 ( مصاريف إهتلاك الأصول المرسملة خلال السنة الماضية) = 23979.2 مليون دولار.

- مجموع الأصول خلا سنة 2015 سيرتفع بقيمة المبلغ المرسمل لمصاريف البحث والتطوير مطروحا منه الإهتلاك أي سيصبح: 174472 مليون دولار ( إجمالي الأصول خلال السيناريو الأول) + (12046-2409.2) المبلغ المرسمل بعد الإهتلاك = 184108.8 مليون دولار.

-إجمالي الأصول خلال سنة 2016: سيرتفع بقيمة المبلغ المرسمل لمصاريف البحث والتطوير الخاصة بسنة 2016 مطروحا منها الإهتلاك مع إضافة المبلغ المتبقي من المبلغ المرسمل لمصاريف 2015 بعد الإهتلاك أي : 193694 (إجمالي أصول السيناريو الأول) + (11988 -2397.6) + (12046 -2409.2-2409.2) = 191331.2 مليون دولار.

والجدول التالي يوضح كل من نسبة المردودية الاقتصادية ونسبة المردودية المالية وفق هذا السيناريو:

**الجدول رقم04: نسبة المردودية الاقتصادية والمالية حسب السيناريو الثاني**

| | الصيغة الرياضية | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| **المردودية الاقتصادية** | ROA= (النتيجة الصافية/ مجموع الأصول) | **%11.84** | **%12.53** |
| **المردودية المالية** | ROF= (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة) | **%27.22** | **%33.30** |

**المصدر: اعتمادا على بيانات وأرقام قائمة المركز المالي والدخل لشركة Microsoft.**

**1.4.4. نسبة المردودية الاقتصادية ( العائد على الاستثمار)**: يتضح أن افتراض رسملة مصاريف البحث والتطوير لشركة Microsoft باعتبارها أصول غير ملموسة أدى إلى زيادة معتبرة في المردودية الاقتصادية حيث ارتفعت من 6.99% إلى 11.84% سنة 2015 ومن 8.67% إلى 12.53% سنة 2016 وهو ارتفاع معتبر ويمكن أن يكون له تأثير كبير على نظرة المستثمرين للمؤسسة وعلى القرارات الاستثمارية المتخذة، وما يلفت الانتباه هو أن تأثير الزيادة في النتيجة الصافية نتيجة حذف مصاريف البحث والتطوير ورسملتها كان أكبر من تأثير زيادة إجمالي الأصول نتيجة الرسملة، مما أدى إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار، هذا يؤكد أن تغير المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة يؤثر بشكل معتبر على معدل العائد على الاستثمار، كما أن التوجه نحو استنفاد العناصر غير الملموسة وعدم الاعتراف بها كأصول قد يضلل المستثمرين ويظهر المؤسسات القائمة على المعرفة كشركة Microsoft في وضعية لا تعكس وضعيتها المالية الحقيقية.

**2.4.4.نسبة المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)**: يتضح أن افتراض رسملة مصاريف البحث والتطوير أدى إلى زيادة معتبرة في المردودية المالية حيث ارتفعت سنة 2015 من 15.22% إلى 27.22% بعد افتراض الرسملة، بينما ارتفعت المردودية سنة 2016 من 23.33% إلى 33.30% بعد افتراض الرسملة ، هذا الارتفاع يبين أن اختلاف المعالجات المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير يؤدي إلى اختلاف كبير في المردودية المالية للمؤسسات ذات الكثافة في العناصر غير الملموسة كشركة Microsoft، حيث أن التوجه نحو عدم الاعتراف بالعناصر غير الملموسة كأصول وتفضيل استنفاذها قد يبرز المؤسسة في وضعية مالية سيئة بينما واقعها الاقتصادي عكس ذلك، علما أنه كلما زادت قيمة هذه العناصر كلما كان تأثير المعالجات المحاسبية أكبر.

ورغم أننا ركزنا في بحثنا هذا على مصاريف البحث والتطوير بشكل كبير فإن الأمر كذلك ينطبق على مصاريف الترويج التي تؤدي إلى التوليد الداخلي للعلامات التجارية وتطويرها وكذلك تطوير سمعة المؤسسة، حيث أن استنفاذ هذه المصاريف بشكل كلي باعتبارها مصاريف روتينية تخص السنة المالية التي حدثت فيها وعدم رسملتها سيكون له تأثير كبير على مصداقية كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل المردودية المالية في التعبير عن مردودية المؤسسة وعن أداءها المالي.

مما سبق يتضح أنه على القائم بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية أن لا يثق بشكل كبير في مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي التي يتم اشتقاقها من البيانات التي توفرها قوائمها المالية لأنها قد لا تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بسبب عجز المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة عن توفير معلومات ملائمة حول العناصر الأساسية لخلق القيمة في مثل هذه المؤسسات، وبالتالي على المؤسسات الجزائرية ذات الكثافة المعرفية أن تستعين بأنظمة ونماذج اختيارية مكملة لأنظمتها المحاسبية الإجبارية كنموذج Skandia و celemi لتوفير بيانات مالية وغير مالية تمكن من تقييم أداءها المالي بموضوعية واتخاذ القرارات الملائمة.

**الخاتمة:**

يتضح مما سبق أن زيادة الاستثمارات في العناصر غير الملموسة خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وتجاوزها للعناصر الملموسة في الكثير من القطاعات والمؤسسات وعدم قدرة المعالجة المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على مواكبة هذه الزيادة جعلت مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات توفر معلومات اقل ملائمة لعملية تقييم الأداء المالي، حيث أكد ( Baruch Lev and Feng Gu 2016) أن زيادة العناصر غير الملموسة وعدم مواكبة المحاسبة لهذه الزيادة لو استمر بهذه الوتيرة سيؤدي أكثر فأكثر إلى التباعد بين مخرجات النظام المحاسبي والواقع الحقيقي للمؤسسة.

من خلال ما نصت عليه المعايير المحاسبية في مجال معالجة هذه العناصر تبين أن المرجعية المحاسبية الدولية وضعت قيودا على الاعتراف تجعل الكثير من العناصر غير الملموسة إما كمصروف مستنفد أو كحدث غير معترف به محاسبيا رغم أنها أساس خلق القيمة في الوقت الحالي خاصة في المؤسسات ذات كثافة معرفية، وبالتالي فإن المحاسبة غير قادرة على إبراز أسس

خلق القيمة وتعزيز الأداء في مثل هذه المؤسسات، هذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه " ليس هناك علاقة بين تدني ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية كمدخلات لتقييم الأداء وزيادة أهمية العناصر غير الملموسة" حيث اتضح وجود علاقة كبيرة بين ملائمة المعلومات وزيادة اعتماد المؤسسة على العناصر غير الملموسة.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن " تأثير التغيرات في المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تقييم أداء المؤسسات ذات كثافة معرفية هو تأثير مهمل وغير معتبر" فقد اتضح من دراسة حالة شركة Microsoft كشركة نموذجية للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية أن التغير في المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة والتوجه من الاستنفاذ الفوري نحو الرسملة كأصول يؤثر بشكل كبير على أهم مؤشرات الأداء المالي وهما العائد على الاستثمار كمقياس للمردودية الاقتصادية للمؤسسة والعائد على حقوق الملكية كمقياس للمردودية المالية، حيث تبين زيادة نسبة العائد على الاستثمار من 6.99% إلى 11.84% سنة 2015 ومن 8.67% إلى 12.53% سنة 2016، بينما زاد معدل العائد على حقوق الملكية من 15.22% إلى 27.22% سنة 2015 ومن 23.33% إلى 33.30% سنة 2016، وهي زيادة كبيرة ومعتبرة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قرارات الملاك الحاليين والمحتملين وعلى المستثمرين بصفة عامة خاصة في حالة زيادة الكثافة المعرفية للمؤسسة ، كما أن هذا التغير المعتبر يبين حساسية مؤشرات ونسب التحليل المالي وإمكانية التلاعب بها.

أمام عجز المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة و التي توفرها المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري على توفير بيانات ملائمة تعكس العناصر الأساسية لخلق القيمة في المؤسسات ذات الكثافة المعرفية على هذه المؤسسات أن تستعين بالنماذج الاختيارية للتقرير عن العناصر غير الملموسة كنموذج skandia و celemi وبطاقة الأداء المتوازن لأجل توفير معلومات ملائمة تمكن من تقييم الأداء المالي للمؤسسة بموضوعية واتخاذ القرارات الملائمة.

**المراجع :**


- Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting , Brooking institutions, washington, 2001.
- Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangibles and Intellectual Capital – an emerging first standard- 1998, available at: www.sveiby.com/articles/emergingstandard.html seen 05-10-2016.
- Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting, 2001, op.cit.
- Donald E.Kieso et all, Intermediate accounting, 14th edition, Jhon wiley&son, usa, 2014.
- Juergen H.Daum, Intangible assets and value creation, John Willey &son, Chiester, England, 2003.
- الفن توفلر، تر: عصام الشيخ قاسم، حضارة الموجة الثالثة، الدار الجماهيرية، مصراتة–ليبيا، 1990
- أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة– النموذج الدولي الجديد– دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.
- Bernard Raffournier, les norme comptables international (IAS/IFRS), Economica, 2 édition, paris, 2005, p.387
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، ط2، عمان-الأردن، 2011.
- Baruch Lev, Feng Gu, the End of Accounting, and the path forward for investors and Managers, John wiley&sons, New Jersey, 2016.
- Anrhony Robert kirt, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk.
- عادل سلطاني، دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنظمة، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، 2015.
- Alexandru GHIłIU-BRĂTESCU, intellectual capital benchmarking methods possible to be applied also for romanian rganizations, journal of doctoral research in economics, Vol. II nr. 3/2010, https://www.statista.com/statistics/273475/number-of-employees-at-the-microsoft-corporation-since-2005/, seen: 26-09-2017.
- منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات– مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء–، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية –مصر، 2009.